التعاون العلمي والثقافي في مبادرات الشراكة الأوروبية المتوسطية

Scientific and cultural cooperation in Euro-Mediterranean partnership initiatives

أنيس طاية

جامعة الجزائر 03 anissetaya@gmail.com

تاريخ الإرسال: 12-06-2021 تاريخ القبول: 21-04-2022 تاريخ النشر: 15-06-2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد موقع التعاون العلمي والثقافي في مضامين سياسات الشراكة الأوروبية المتوسطية انطلاقا من مسار برشلونة وصولا إلى مشروع الإتحاد من أجل المتوسط مروراً بسياسة الحوار الأوروبي؛ عبر منهجية تحليل المضمون وتتبع تطور المقاربة الأوروبية للتعاون العلمي الدولي المتوسطي تم التوصل إلى التأكيد على أهمية خصائص البحث العلمي في تفعيل سياسات ومشاريع التعاون في مجالات: التكنولوجيا؛ البيئة؛ الزراعة؛ الطب..؛ ودور الحوار الثقافي بين الشعوب في معالجة التهديدات الأمنية الصاعدة في منطقة المتوسط.

المفتاحية: الشراكة الأوروبية المتوسطية؛ الدبلوماسية العلمية؛ التعاون العلمي؛ التعاون الثقافي

Abstract :

This study aims to highlight the importance of scientific and cultural cooperation in the contents of the Euro-Mediterranean Partnership policies, starting from the Barcelona Process, leading to the Union for the Mediterranean project, passing through the European Neighborhood Policy. Through the methodology of content analysis and checking the development of the European approach to international Mediterranean scientific cooperation, an emphasis was reached on the significance of the characteristics of scientific research in activating cooperation partnership and projects in the fields of: technology; environment; agriculture; Medicine..; And the role of cultural dialogue between peoples in challenging the emerging security threats in the Mediterranean region.

Keywords: Euro-Mediterranean partnership ; scientific diplomacy ; scientific cooperation ; cultural cooperation

أنيس طاية anissetaya@yahoo.com

التعاون العلمي والثقافي في مبادرات الشراكة الأوروبية المتوسطية

1- مقدمة:

يعتبر المجال المتوسطي فضاءاً للديناميكيات الدولية بامتياز، حيث شهد عبر التاريخ العديد من أشكال التبادلات والتدفقات بمختلف المضامين والتوجهات، وقد مثل تبني السياسة المتوسطية الشاملة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1972 البداية لتأطير علاقات التعاون بين ضفتي المتوسط، حيث اقتصر الأمر في المراحل السابقة على بعض أشكال التبادلات غير المنتظمة، و يمثل إطلاق إعلان برشلونة 1995 أولى مبادرات الشراكة المؤسساتية الأوروبية المتوسطية، وتمثل مبادرة أوروبية طموحة تدرج في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتهدف إلى تحويل المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون وضمان الاستقرار والأمن والتطور؛ لتليها العديد من السياسات على الصعيدين الثنائي والجماعي؛ لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية فحص مجالاتها وفهم موقع المقاربة الثقافية العلمية في مضامين هذه السياسات.

الإشكالية

تواجه الشراكة الأوروبية المتوسطية العديد من التحديات في ظل عدم قدرة الآليات الكلاسيكية السياسية والأمنية بالأساس على حل المشكلات المجتمعية الكبرى التي تعرفها المنطقة؛ لذلك كيف يمكن للتعاون العلمي والثقافي الإسهام في معالجتها؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: خصائص البحث العلمي من شأنها إنجاح العديد من مشاريع التعاون الأوروبي المتوسطي.
الفرضية الثانية: ثلاثية الحوار السياسي المتكافئ، التبادل الاقتصادي المتوازن والحوار الثقافي القائم على احترام خصوصيات الآخر يمكنها تفعيل الشراكة الأوروبية المتوسطية.

المقاربة المنهجية:

أئيس طاية

المنهج التاريخي: رصد أهم سياسات للتعاون الأورومتوسطي انطلاقا من برشلونة وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط مروراً بالسياسة الأوروبية للجوار.

منهج تحليل المضمون: هذا المنهج على قدر كبير من الأهمية في تحليل مضامين مختلف مبادرات الشراكة الأورومتوسطية.

المقاربة الثقافية الحضارية: تؤكد على أهمية التعاون العلمي والثقافي في تأسيس الشراكة الحقيقية بين الطرفين.

بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين أولهما متعلق بفحص سياسات الشراكة الأورومتوسطية، والثاني يعنى بتسليط الضوء على أهمية المقاربة العلمية الثقافية في دفع هذه السياسات.

1.2 الشراكة الأورومتوسطية: من إعلان برشلونة والسياسة الأوروبية للجوار إلى مشروع الاتحاد من

أجل المتوسط

2.2: مسار برشلونة (Barcelona Process)

شهدت الساحة الدولية والإقليمية بداية التسعينات جملة من المستجدات التي أثرت على إعادة صياغة سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه دول الجوار جنوب وشرق المتوسط على غرار: تغير تشكيل الخارطة الجيوسياسية لأوروبا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتوحيد الألمانيتين؛ التأثيرات الأمنية لحرب الخليج الثانية بالغزو العراقي للكويت؛ تطور الأصولية أو الفكر الجهادي في ظل أنظمة مغلقة سياسيا ومتدهورة اقتصاديا؛ الأزمة الأمنية الجزائرية؛ تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية... مما أثار الانتباه إلى ضرورة بناء الأمن الأوروبي في الجوار المتوسطي عبر الاهتمام بمشاكل التنمية أولا من خلال تعزيز الروابط المؤسساتية. (Abrigani, 2013, p. 6)

جاءت الشراكة الأورومتوسطية بعد التجاذبات بين ثلاث توجهات أساسية داخل البيت الأوروبي: أولها الاهتمام الألماني بتأسيس مجال للاستقرار في الجوار الشرقي عبر الشراكة السياسية والاقتصادية مع

التعاون العلمي والثقافي في مبادرات الشراكة الأورومتوسطية

دول وسط وشرق أوروبا، وثانيها الميول الأطلسية لبريطانيا بالتركيز على التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والتواجد في الممرات المائية؛ أما ثالثها فهو التوجه المتوسطي لفرنسا وأيدته إسبانيا وإيطاليا واليونان؛ حيث نجحت في إقناع شركائها بارتباط الأمن الأوروبي بحالة الاستقرار في منطقة جنوب وشرق المتوسط. (Amirah-Fernandez, 2020, p. 5)

اقتصر مشروع الشراكة في البداية على الدول المغاربية؛ حيث ركزت محادثات أبريل 1992 حول "مستقبل العلاقات بين المجموعة والدول المغاربية" على الحاجة للتوجه نحو بناء شراكة أورومغاربية، وتزامن ذلك مع إجراء المفاوضات السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية؛ الموازية لمفاوضات مؤتمر مدريد بين مسؤولين فلسطينيين وقادة إسرائيليين في العاصمة النرويجية أوسلو؛ بحضور: ياسر عرفات؛ إسحاق رابين (Yitzhak Rabin) وبييل كلنتون (Bill Clinton)، وتبعها توقيع اتفاق أوسلو في 13 سبتمبر 1993. (ارشيد، 2016، صفحة 54)

قبيل توقيع اتفاقية أوسلو ببضعة أيام تم إصدار إعلان من طرف المفوضية الأوروبية حول مستقبل العلاقات مع الشرق الأوسط متبوعا بإعلان آخر نهاية سبتمبر حول الدعم الأوروبي لمسار السلام في المنطقة، وتم تحويل الشراكة الأورومغاربية إلى الشراكة الأورومتوسطية من خلال الإعلان الصادر في 19 أكتوبر 1994، ثم انعقد مؤتمر برشلونة تحت الرئاسة الإسبانية يومي 27 و28 نوفمبر 1995 وتم التوقيع على اتفاقية برشلونة من طرف 15 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و12 دولة جنوب وشرق متوسطة: الجزائر؛ مصر؛ لبنان؛ الأردن؛ المغرب؛ السلطة الفلسطينية؛ تونس؛ قبرص؛ إسرائيل؛ مالطا وتركيا وتم استبعاد ليبيا نتيجة استمرار العقوبات المفروضة عليها (Wulf, 2009, p. 22)

وقد تضمن إعلان برشلونة ثلاثة محاور أساسية لمجالات التعاون الأورومتوسطي:

أ- التعاون السياسي والأمني

رغم عدم وجود اتفاق أوروبي حول طبيعة المقاربات الأمنية الواجب تبنيها بغية الحفاظ على الأمن والاستقرار الأورومتوسطي؛ فقد توفر شبه إجماع حول اعتبار الضفة الجنوبية للمتوسط المصدر الرئيسي للتهديدات الأمنية الخطيرة التي تم تحديدها في: الإرهاب والتطرف الديني؛ الجريمة المنظمة؛ تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

التعاون الاقتصادي والمالي

خدمة لأهداف تحقيق التعاون والتكامل الإقليمي وتقليص فوارق النمو بين دول الضفتين وتحسين ظروف حياة الشعوب؛ ركز إعلان برشلونة على ثلاث دعائم رئيسية: (Desrues, p. 95)

- إنشاء منطقة للتجارة الحرة بشكل تدريجي تقديمي وتحديد سنة 2010 لإقامة منطقة للتبادل الحر في المجال الأورومتوسطي.
- التعاون والتبادل الاقتصادي انطلاقاً من مجال الاستثمار وصولاً إلى الطاقة؛ والتأكيد على أهمية الحفاظ على البيئة ومشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- التعاون المالي عبر تقديم المساعدات المالية كشرط أساسي لإنجاح الشراكة الاقتصادية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

ج- التعاون الاجتماعي والثقافي:

- أجمعت الدول المعنية بالشراكة على أهمية دور الحوار الثقافي والحضاري بين الشعوب في إحداث التقارب وتحقيق التعايش بين مختلف المجموعات الإنسانية؛ لذلك فقد تم التركيز على محاور:
- تطوير الموارد البشرية، تهمين التفهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.
 - أهمية الحوار بين الثقافات والحوار بين الأدوار.
 - دور الإعلام في تحقيق التفاهم المتبادل بين الثقافات.

التعاون العلمي والثقافي في مبادرات الشراكة الأورومتوسطية

- التبادلات الثقافية: تعلم اللغات، البرامج التعليمية، احترام الهويات الثقافية.
- أهمية مجال الصحة والتنمية الاجتماعية واحترام الحقوق الأساسية
- مشاركة المجتمع المدني والتعاون بين السلطات المحلية والإقليمية
- مكافحة الهجرة غير شرعية، الإرهاب، تجارة المخدرات، الجريمة الدولية والفساد.

خلافًا للسياسات السابقة اعتبر مسار برشلونة إطارًا للتعاون الشامل بين ضفتي المتوسط يهدف إلى تأسيس منطقة للتجارة الحرة بحلول 2010؛ عبر الليبرالية الاقتصادية وتحويل المنطقة إلى مجال مشترك للسلم والأمن والازدهار؛ لتحقيق هذه الأهداف تم وضع نوعين من الوسائل المالية: موارد الميزانية والقروض من البنك الأوروبي للاستثمار، ومثل برنامج ميذا الأداة المالية الأساسية للاتحاد الأوروبي في تمويل تطبيق وإنجاز مشاريع الشراكة الأورومتوسطية؛ من خلال تقسيمها على أربع مجالات أساسية: (Lerin, 2003, pp. 219-220)

- دعم الإصلاح الهيكلي بنسبة 16%.
 - دعم التحول الاقتصادي وتشجيع تطوير القطاع الخاص بنسبة 30%.
 - مشاريع دعم التنمية 40%.
 - مشاريع إقليمية 14%.
- تم دعم الأنشطة والمشاريع المسجلة في البرامج الإرشادية الوطنية بنسبة 90% من قيمة الغلاف لتسعة من أصل اثني عشر شريكًا؛ حيث تمول كل من قبرص ومالطا باعتبارهما مرشحتين للعضوية من مصادر مغايرة، وتم استثناء إسرائيل بالنظر إلى مستوى تطورها؛ بينما وجهت النسبة المتبقية 10% لدعم النشاطات والمشاريع الإقليمية لدول جنوب المتوسط، وتم تقسيم هذا البرنامج على مرحلتين: (Lerin, 2003, p. 219)

أنيس طاية

- ميدا 1(1995-1999): وقدرت قيمته المالية ب3.435 مليار يورو.
- ميدا 2(2000-2006): خصص له مبلغ 5.35 مليار يورو.

في الواقع لم يحقق مسار برشلونة من الانجازات سوى القليل لأوروبا فقط، حيث أن حجم الأهداف أكبر من حجم الوسائل والإمكانات المسخرة من ناحية البرامج والأغلفة المالية: ميدا 1 "1995-1999" بقيمة 3.4 مليار يورو، وميدا 2 "2000-2006" بقيمة 5.3 مليار يورو. (Morin, 2005, p. 5)

كما اتفقت معظم الدراسات النقدية على اعتباره إستراتيجية أمن إقليمي بدلا عن كونه سياسة تعاونية إقليمية؛ أين توظف المشاريع السياسية لتحقيق المكاسب الأمنية، ونقل المعركة الأوروبية ضد التهديدات الأمنية خارج إقليمها، وهذا ما يندرج في إطار الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لبناء الأمن في الجوار.

3.2 السياسة الأوروبية للجوار (European neighborhood policy)

شهد الاتحاد الأوروبي سنة 2004 انضمام عشر دول دفعة واحدة في إطار التوسعة الخامسة الأكبر من نوعها في تاريخه، وشملت ثماني دول من وسط وشرق أوروبا: بولندا؛ جمهورية التشيك؛ إستونيا؛ سلوفاكيا؛ سلوفينيا؛ لاتفيا؛ لتوانيا؛ هنغاريا وجزيرتي قبرص ومالتا، ثم انضمت كل من بلغاريا ورومانيا سنة 2007 وتبعتهما كرواتيا سنة 2013؛ ليرتفع عدد سكان الاتحاد الأوروبي إلى 500 مليون نسمة يتحدثون 24 لغة وتتسع حدوده الجغرافية بمسافة 6700 كم؛ لذلك مثل هاجس تأمين الجوار الدافع وراء إطلاق سياسة الجوار الأوروبي (Abrigani, 2013).

أوضح رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي (Romano Prudi) نهاية 2002 التصور الذي تقوم عليه هذه المبادرة في فكرتين أساسيتين هما " حلقة الأصدقاء " و " الكل ما عدا المؤسسات " تم تطويرهما لاحقا في إعلان المفوضية الصادر في 11 مارس 2003 و المعنون ب " أوروبا أوسع -

التعاون العلمي والثقافي في مبادرات الشراكة الأوروبية المتوسطية

الجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا الشرقيين والجنوبيين" ، وفي الإستراتيجية الأمنية الأوروبية بتاريخ 12 ديسمبر 2003، والمقصود من ذلك بناء حلقة دائرية من دول الجوار الصديقة التي تتبنى أنظمتها مبادئ الحكم الراشد لضمان الاستقرار؛ بينما يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي والخبرة الفنية والتأييد السياسي مقابل حصول الدول الأكثر تقدما من ناحية النتائج المحققة على مكافأة الدخول إلى السوق الموحدة لكن دون المشاركة في مسار صناعة القرار المؤسسي. (Amirah-Fernandez, 2020, p. 13)

تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبي كإطار عمل مكمل لمسار برشلونة يهدف من خلاله إلى الحيلولة دون ظهور انقسامات جديدة مع الجيران شرقا وجنوبا وبين ضفتي المتوسط؛ عبر الالتزام المتبادل والقيم المشتركة والدعوة إلى تطوير التعاون الاقتصادي؛ السياسي؛ الثقافي والأمني، وذلك عبر توقيع اتفاقات تعاون حول محاور عمل محل تفاوض لكل بلد حسب احتياجاته وإمكاناته؛ تتجسد في مخططات العمل التي يتم تقييمها من طرف الاتحاد الأوروبي، وتمثل أهم مجالاتها في: الحوار والإصلاحات السياسية؛ التنمية والتعاون السوسيواقتصادي؛ المسائل التجارية وإصلاح ضوابط الأسواق؛ التعاون في العدالة والشؤون الاجتماعية؛ قطاعات النقل والطاقة والبيئة وبرامج البحث والتطوير؛ أنشطة المجال الإنساني على غرار المجتمع المدني؛ التربية والصحة العامة. (Amirah-Fernandez, 2020, p. 14)

استهدفت السياسة الأوروبية للجوار ستة عشر دولة متوسطة: المغرب؛ الجزائر؛ تونس؛ ليبيا؛ مصر؛ الأردن؛ إسرائيل؛ لبنان؛ الأراضي الفلسطينية؛ سوريا؛ مولدوفا؛ أوكرانيا؛ روسيا البيضاء؛ أرمينيا؛ جورجيا وأذربيجان؛ أما فيما يتعلق ببقية دول الجوار فقد تقرر التعامل معها وفق مبدأ حالة بحالة؛ حيث اشترط قبول المشاركة اللببية بمدى تطبيق التزامات مسار برشلونة؛ وتفعيل سياسة الجوار مع سوريا بالتصديق على اتفاقية الشراكة واستفادة بيلاروسيا منها بالقيام بالإصلاحات السياسية، كما اعتبرت دول

أنيس طاية

البلقان الغربي مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي وحظيت روسيا بوضع خاص لاعتبارات أخرى (Abrigani, 2013, p. 29).

في الحقيقة تحمل سياسة الحوار الأوروبي العديد من التناقضات؛ إذ تعلن نوايا دعم سياسات الإصلاح التدريجي عبر علاقة تشاركية يتم من خلالها صياغة وتحديد المعايير والقيم المشتركة في برامج العمل الانفرادية الخاصة بكل دولة جارة على حدا؛ لكن صياغة خطط العمل وعملية تقييمها تخضع لمعايير وقيم أوروبية خالصة؛ عبر إصدار تقارير سنوية لمدى التقدم في إنجاز برامج العمل؛ أين يعتمد مبدأ المشروطة في الحصول على الدعم، كما تعكس مستوى كبيرا من التمييز حيث تستند العلاقات مع دول الحوار الشرقي: بيلاروسيا؛ أوكرانيا ومولدوفا على اتفاقيات الشراكة والتعاون؛ بينما يتم تأطير العلاقات مع دول الحوار الجنوبي من خلال اتفاقيات التعاون فحسب؛ بكل ما يعنيه ذلك من اختلافات على مستوى الأسس القانونية والإطار المؤسساتي والأهداف المسطرة والآليات المالية المخصصة لها.

4.2 الاتحاد من أجل المتوسط (Union For The Mediterranean)

تم طرح فكرة الاتحاد المتوسطي بناء على مبادرة من الرئيس الفرنسي سابقا نيكولا ساركوزي (Nickolas Sarkuzy) بلقاء روما رفقة رئيسي الوزراء الإسباني والإيطالي بتاريخ 20 ديسمبر 2007؛ انطلاقا من الانتقادات الموجهة لآلتي برشلونة وسياسة الحوار الأوروبي وعدم تحقيق الأهداف المرجوة من الشراكة الأورومتوسطية؛ حيث تضمنت مجموعة من التطلعات أهمها: السعي إلى تحقيق التنمية في منطقة المتوسط وإعادة السلام والأمن إليها باعتبارها مجالا حضاريا ثقافيا؛ إقامة شراكة حقيقية للتعاون مستندة على قاعدة التوازن بين الشركاء واعتبار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط تكميليا لآليات الشراكة الأورومتوسطية السابقة... وانقسمت ردود الأفعال الدولية إزاء المبادرة الفرنسية بين تيارين متضادين؛ أولهما مؤيد تزعمته كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا؛ حيث دعمت هذا الطرح بمجموعة من المبررات أهمها: (زكري م.، 2017، الصفحات 127-132)

التعاون العلمي والثقافي في مبادرات الشراكة الأوروبية المتوسطية

- محاولة إحداث نوع من التوازن الإستراتيجي في العلاقات الأوروبية مع دول الجوار بعد الاختلال الحاصل لصالح دول أوروبا الشرقية التي تحظى باهتمام مالي وسياسي كبيرين، وإهمال البعد الإستراتيجي لجنوب المتوسط نتيجة عملية التوسعة التي شهدتها الاتحاد الأوروبي.
- محدودية الانجازات المحققة في إطار مسار برشلونة اقتصاديا وأمنيا، ومحاولة البحث عن بدائل أفضل لتحقيق السلم والأمن في المنطقة المتوسطية؛ باعتبارها مجالا للعديد من النزاعات المزمنة وأسوأها النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.
- السعي لمجاراة قوى كبرى منافسة اقتصاديا على غرار الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والتخوف من توسعها في المناطق التقليدية للنفوذ الأوروبي؛ حيث لا يتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة من الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط نسبة 2% بينما تبلغ نسبة الاستثمارات الأمريكية في أمريكا الوسطى والجنوبية 20%، وتتجاوز نسب الاستثمارات اليابانية في دول جنوب آسيا 25%.
- مواجهة التهديدات الأمنية المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي ونتائج السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؛ مع التركيز على مشكل الهجرة غير شرعية وآليات الحد منها.

أما ثانيهما وهو الاتجاه المعارض والمتخوف من الدوافع الفرنسية من إطلاق المشروع المتوسطي بالأساس؛ على غرار رد الفعل الألماني والبريطاني حيث اعتبره طموحا فرنسيا لتوسيع مجال الن

فوذ وأكدوا على خطورة مثل هذه الخطوة الانفرادية على الانسجام داخل البيت الأوروبي وإمكانية تعريضه للانقسام والتفكك مستقبلا؛ من جهة أخرى رفضته تركيا تخوفا من تقديمه كبديل عن عضويتها في الاتحاد الأوروبي؛ كما انقسمت المواقف العربية بدورها بين مؤيد مرحب ومعارض متخوف؛ في هذا السياق عبرت الجزائر عن موقفها بنوع من التحفظ والتأكيد على ضرورة إيجاد تسوية للملف الفلسطيني باعتباره حجر العثرة أمام مشاريع التعاون في المنطقة ككل، وطالبت بتوضيح موقعه من مسار برشلونة سواء من الناحية المؤسساتية أو من ناحية الأهداف والآليات المتبناة. (المخادمي، 2009، الصفحات 60-67)

التعاون العلمي والثقافي في مبادرات الشراكة الأوروبية المتوسطية

دفع إلى تغيير توجهات البرامج المتبناة وتكييفها بشكل متتابع؛ حيث تمثلت الغاية الأساسية بعد نهاية الحرب الباردة في التعاون مع الدول الصاعدة التي بإمكانها المشاركة في تحالفات إستراتيجية ضد التكنولوجيات المنافسة؛ أين شكل مفهوم الإبداع جوهر التوجهات التعاونية خلافا للتوجه الذي تبناه مسار برشلونة فيما بعد أين اكتسب التعاون منح سياسية وسوسيوثقافية، وقد شغل موضوع البحث العلمي حيزا من الاهتمام في إعلان برشلونة من خلال صياغة أهداف تطوير قدرات البحث العلمي؛ المشاركة في تدريب الفرق العلمية والتقنية وتعزيز المساهمة في البرامج البحثية المشتركة القائمة على تأسيس الشبكات العلمية؛ بينما لم يدرج مفهوم الإبداع في مواضيع الإعلان، كما اقترحت المفوضية الأوروبية على شركائها فكرة تأسيس لجنة مشتركة تعنى بتحديد الأعمال الخاصة بهذا المجال، وبذلك تم تشكيل لجنة الرقابة للعلم والتكنولوجيا (**Monitoring Community On Science And Technology**). (Morini, 2013, pp. 21-22)

وما لبثت السياسة البحثية الأوروبية أن اتخذت توجهات جديدة متأثرة بحالة عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط والتهديدات الأمنية في الجوار الأوروبي-وفقا للمقاربة الأوروبية بطبيعة الحال- حيث تركز السعي الأوروبي على بلوغ مستوى متطور في اقتصاد المعرفة وتعزيز القدرات التنافسية الأوروبية أمام الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والقوى الصاعدة، لذلك فقد واجه طموح التعاون العلمي بين ضفتي المتوسط مفارقة صعبة بين محاولة السياسة العلمية والتكنولوجية الأوروبية الانفتاح على دول أخرى في إطار عالمية المعرفة كما أقره البرنامج السادس (2002-2006) من جهة، والحاجة إلى رفع تنافسية الاقتصاد الأوروبي من جهة أخرى؛ مع ضرورة تبني سياسات واضحة وملحة اتجاه المتوسط في ظل السياق السياسي الحرج للمنطقة كما تم التعبير عنه في قلب مطالب الدول المتوسطية؛ مما دفع إلى فتح نقاشات عديدة حول التحديات المجتمعية الكبرى في المنطقة الأوروبية المتوسطية؛ ما أدى بدوره إلى تمويل بعض المشاريع التعاونية مع الشركاء المتوسطيين في مجال البحث العلمي والتكنولوجي والإبداع مثل: (ASBIMED) و (ESTIME).

(Morini, 2013, p. 21)

جدول 1 : اتفاقيات التعاون العلمي والتكنولوجي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط

أئيس طاية

اتفاقيات التعاون العلمي والتكنولوجي	دول الشراكة
التوقيع: 2007/06/01 الدخول حيز النفاذ: 2007/06/29	تركيا
التوقيع: 2004/02/10 الدخول حيز النفاذ: 2004/04/13 2010-2011 : مسودة خارطة طريق 2010: وضع ميكانيزمات تمويلية	تونس
توقيع اتفاقية رابطة العلوم والتكنولوجيا الدولية: 2007/08/25 international science and technology association agreement الدخول حيز التنفيذ: 2008/12/17	إسرائيل
2004/02/10	المغرب
لا يوجد	السلطة الفلسطينية
التوقيع: 2011/06/17 الدخول حيز النفاذ: 2011/03/29	الأردن
التوقيع: 2005/07/13 + مسودة خارطة طريق 2007-2008: الانخراط في: البحث، التنمية والإبداع (research, development and innovation	مصر
لا يوجد	لبنان
2012/09/19 تطبيق مؤقت	الجزائر
لا يوجد	سوريا

المصدر: (Morini, 2013, p. 21)

يوضح الجدول أعلاه الدول جنوب متوسطة المنخرطة في اتفاقيات التعاون العلمي والتكنولوجي مع الاتحاد الأوروبي، حيث مثلت تونس والمغرب أولى الدول الموقعة سنة 2004؛ لتليها مصر وبعدها تركيا وإسرائيل التي تستفيد من عضوية رابطة العلوم والتكنولوجيا الدولية؛ بالإضافة إلى الأردن والجزائر في وضع التطبيق المؤقت؛ كما لا ترتبط كل من لبنان وسوريا والسلطة الفلسطينية باتفاقيات تعاون في المجال العلمي والتكنولوجي مع الاتحاد

التعاون العلمي والثقافي في مبادرات الشراكة الأورومتوسطية

الأوروبي، وهنا تجدر الإشارة إلى حجم الفجوة التكنولوجية بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية-مع استثناء تركيا وإسرائيل- مما يطرح العديد من التساؤلات حول طبيعة؛ مجالات ومستويات هذا التعاون والجدوى منه.

في هذا السياق يمكننا رصد أهم برامج ومشاريع التعاون العلمي والثقافي الأورومتوسطي كالاتي:

(Cortes, 2002 , p. 145)

- برنامج التعاون السمعي البصري الأورومتوسطي (2005-2008): يمول بقيمة 15 مليون يورو من الغلاف المالي ميدا؛ يهتم بالقطاع السينمائي بهدف تقوية التعاون والتفاهم المتبادل بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين.
- برنامج الإرث الأورومتوسطي (2008-2002)(**Euromed Heritage 2-3**): يغطي الغلاف المالي لميدا بقيمة 40 مليون يورو، ويهدف إلى تعزيز الحوار الثقافي عبر الحفاظ على الإرث الثقافي المتوسطي المشترك.
- مؤسسة آنا لاند للحوار بين الثقافات(**Anna Lindh fondation**)(2005-2008): تسعى إلى إحداث التقارب بين الأشخاص والتنظيمات بين ضفتي المتوسط عبر إنشاء مشاريع مشتركة، ويمولها الغلاف المالي ميدا بقيمة 5 ملايين يورو.
- برنامج ثومبوس 3 (**Tempus 3**)(2000-2007): بلغت قيمته 98.5 مليون يورو من الأداة المالية ميدا؛ يمنح فرصة التعاون مع جامعات الاتحاد الأوروبي للهيئات التدريسية والمستخدمين الإداريين في الدول المتوسطية المعنية بالشراكة الأورومتوسطية.
- برنامج ميدا للتعليم والتكوين من أجل التشغيل (**MEDA-CTE**)(2004-2007): يموله برنامج ميدا بمبلغ 5 ملايين يورو؛ يهتم بإعداد وتفعيل سياسات للتعليم والتكوين في المجال التقني بهدف تحسين التشغيل.
- برنامج إراسموس ماندوس(**Erasmus Mundus**)(2007-2008): بلغت قيمته المالية 13 مليون يورو؛ يشجع التعاون بين مؤسسات التعليم العالي للاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين في مجال تبادل الطلبة والباحثين والمدرسين.

أليس طاية

- برنامج أوروميد للشباب 3 (Euromed youth 3)(2005-2008): خصص له مبلغ 5 ملايين يورو من برنامج ميذا؛ هدفه تعزيز الحوار بين الثقافات والتفاهم المتبادل بين الفئات الشبابية في المنطقة الأورومتوسطية.
- اتجهت السياسة الأوروبية للحوار بدورها إلى التأكيد على أهمية العلم في مشاريع التعاون الأورومتوسطي من خلال برامج العمل الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط؛ حيث تم توقيع العديد من المعاهدات ذات الصلة مثل: (Elzoheiry, 2015, p. 66)
- إعلان القاهرة سنة 2007: كمحاولة لبناء هندسة سياسية للتعاون الأورومتوسطي في مجالات التربية والتعليم والبحث العلمي.
- نشر إعلان صادر عن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية والمفوضية الأوروبية سنة 2011 حول تطور سياسة الحوار تقترح من خلاله إنشاء مجال للمعرفة والإبداع المشترك بين ضفتي المتوسط.

2.3 الدبلوماسية العلمية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط

طالما تمحورت توجهات التعاون على المستوى الدولي حول المشاكل والتحديات ذات الأبعاد السياسية والأمنية والتطلعات الاقتصادية والاجتماعية؛ ليمنح قدر ضئيل من الاهتمام للبعدين العلمي والثقافي سواء من النواحي التشريعية في مضامين الاتفاقيات أو التمويلية أو حتى على مستوى التصريحات المتداولة لصناع القرار والتي لا تتجاوز في غالب الأحيان مستوى المجاملة.

لكن الديناميكية الكبيرة التي تعرفها البيئة الدولية بما تفرزه من متغيرات جديدة تستدعي وجود مستويات عالية من المرونة والقدرة على التكيف لدى مختلف الفواعل؛ دفعت إلى تسليط الضوء على أهمية المقاربة الثقافية الحضارية في تشكيل وتحديد طبيعة العلاقات بين مختلف الكيانات المجتمعية، وكشفت أن الكثير من النزاعات السياسية والأزمات الاقتصادية والتحديات المجتمعية إما تستدعي حلولاً ثقافية أو علمية، أو أن منشأها كامن في عدم احترام أو تجاوز خصوصيات ثقافية أو سوء تقدير لمعطيات

التعاون العلمي والثقافي في مبادرات الشراكة الأوروبية المتوسطية

حضارية؛ لذلك فقد بدأ الوعاء العلمي والثقافي يتسع تدريجيا رغم استمرارية الوضع الراهن لهيمنة السياسي الأمني والاقتصادي.

اتسع مجال الدراسات الأمنية خلال السنوات القليلة الماضية؛ متجاوزا التصنيف التقليدي للتهديدات الأمنية الكلاسيكية؛ التناظرية؛ العسكرية؛ والصلبة.. إلى تصنيف جديد للتهديدات الأمنية الصاعدة؛ اللادولتية؛ الاتناظرية؛ صعبة تحديد المصدر؛ الناعمة؛ والعابرة للحدود؛ على غرار: المشاكل البيئية الكبرى الناجمة عن التغير المناخي كالجفاف ونذرة المياه والغذاء والتصحر والأمراض الفيروسية؛ بالإضافة إلى الدولة الفاشلة والإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف والهجرة غير شرعية... والقائمة ذات طبيعة تطويرية مفتوحة.

ما ينبغي الوقوف عنده في هذا السياق أن الملاحظ غير المتخصص للائحة التهديدات سيدرك وللوهلة الأولى أن آليات مواجهة هذه التحديات تستدعي توجهها تضامنيا مستندا على مقاربات ثقافية وعلمية تدعمها قرارات سياسية حقيقية، فالحلول السياسية والأمنية والاقتصادية مجرد مهدئات ظرفية تطفو على السطح ليبدو الأمر على ما يرام؛ بينما يتأجج حجم المعضلة بالأسفل لتتفاقم وتصبح أكثر استعصاء وأقل قابلية للاحتواء.

في هذا الصدد يمثل مفهوم الدبلوماسية العلمية تطورا حديثا نسبيا على مستوى الاتحاد الأوروبي؛ حيث يعرفها كل من المجتمع الملكي (Royal Society) والجمعية الأمريكية لتقدم العلم (American Association For The Advancement Of Science) بأنها تشتمل على ثلاثة أبعاد: (Dominicco rossetti di valdalbero, 2015, p. 161)

- العلم من أجل الدبلوماسية: أين يمثل العلم أداة للسياسة الخارجية.
- العلم في الدبلوماسية: إذ يزودها بالأرقام والمعطيات الدقيقة.
- الدبلوماسية من أجل العلم: تدعم تطوره عبر مختلف الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف.

أئيس طاية

في الإطار عينه تم إطلاق العديد من مبادرات الدبلوماسية العلمية في المنطقة الأورومتوسطية

وأهمها: (Dominicco rossetti di valdalbero, 2015, pp. 161-162)

- الدعم الأوروبي لإنشاء بنية تحتية علمية كبيرة على غرار منشأة **Synchrotron Sesame** بالأردن ، وتضم فرقا من العديد من الدول: إيران؛ العراق؛ إسرائيل وسبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- نموذج **CERN**: بنية تحتية تهدف إلى بناء جسور علمية وثقافية بين مختلف المجتمعات والمشاركة في بناء ثقافة السلم عبر التعاون الدولي في المجال العلمي.
- برامج تشاركية بحثية مثل **(CLICO) climate change hydro-conflicts and human security** ويمثل جزء من شبكة من المشاريع المجتمعة في إطار مبادرة **(CLIWASEC) climate induced changes on water and security**
- **(MIRA) Mediterranean innovation and research coordination action** ويمهّل البرنامج الإطار السابع، كما أنّها تجمع فرقا متنازعة في بعض الأحيان مثل فلسطين وإسرائيل؛ حيث يتم تجاوز الخلافات عبر تشارك الأهداف العلمية.
- هدف البرنامج الإطار الثامن (2014-2021) إلى بناء أرضية لدعم وضمان الحوار في مجال البحث والإبداع في منطقة الشرق الأوسط (**MERID**) تضم مجموعات بحثية من العراق وإيران وتشتغل على موضوع الدبلوماسية العلمية؛ بالإضافة إلى مشروع **(PRIMA) partnership for research and innovation in the Mediterranean area** يهدف إلى دمج برامج البحث الوطنية حول محاور التغذية والمياه وفقا للمادة الخامسة من معاهدة لشبونة، وترتبط هذه البرامج بسياسة الحوار والإستراتيجية الأوروبية للأمن.
- رغم حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني؛ الاقتصادي والاجتماعي التي تشهدها منطقة المتوسط؛ غير أن علاقات التعاون الأورومتوسطي قد حققت العديد من الانجازات في مجال البحث العلمي الذي يعتبر أداة أساسية لضمان استمرارية هذه العلاقات؛ إذ تتجاوز المكاسب المرجوة أهداف تحسين أو رفع مستوى الجودة العلمية إلى تحفيز وتكثيف درجة التفاعل والتبادل بين العلماء والباحثين والطلبة

التعاون العلمي والثقافي في مبادرات الشراكة الأوروبية المتوسطية

الجامعيين عبر مختلف المؤسسات والتنظيمات بين الضفتين وتشجيع الحوار الثقافي عبر استخدام لغة مشتركة؛ تبادل الخبرات والتعرف على أحدث طرق التسيير الإداري والمالي للمؤسسات والبرامج والمشاريع، كما يتمتع مجال البحث العلمي بمجموعة من المزايا التي تمكنه من الاستمرار وتسهيل التعاون بين دول الضفتين انطلاقاً من الحقائق الآتية:

- ارتباط البحث العلمي بغايات سامية هدفها تحقيق الصالح العام وتطوير المعرفة الإنسانية بعيداً عن الحسابات المصلحية الضيقة.
- يتمتع البحث العلمي بالدقة والموضوعية والحياد؛ أين تلغى التأثيرات الشخصية والأيدولوجية ولا معنى للانتماءات الطائفية أو العرقية أو الدينية.
- البحث العلمي مجال محجوز للأدمغة والعقول من نخبة المفكرين والباحثين أين ينعكس مستوى جد عال من الوعي والمسؤولية.
- البحث العلمي نتاج تراكمي يتم تطويره عبر التفاعل وتبادل الممارسات الإيجابية والحوار عبر الحدود.
- يقدم البحث العلمي أجوبة وحلولاً للتحديات المجتمعية الكبرى لاسيما تلك التي تواجهها منطقة المتوسط بضعفتها الشمالية والجنوبية كتحدّي التغير المناخي وتلوث مياه البحر الأبيض المتوسط؛ ندرة المياه؛ التصحر؛ اللأمن الغذائي؛ مشاكل الطاقة؛ التنمية الاقتصادية؛ الهجرة غير شرعية؛ فشل الدول؛ تنامي الإرهاب والتطرف؛ حقوق الأقليات..

4. الخاتمة:

بغض النظر عن الانتقادات الموضوعية التي تعرضت لها سياسات التعاون الأوروبي المتوسطي؛ تؤكد الدراسات الأكاديمية والعقول الواعية في أوروبا من جهة ومطالب الشعوب جنوب متوسطية من جهة أخرى؛ على أهمية تبني سياسات تعاون قائمة على الحوار الثقافي وتفعيل مشاريع البحث العلمي في معالجة الكثير من التهديدات الأمنية الكبرى التي تواجهها المجتمعات المتوسطية في إطار مقارنة تضامنية بعيداً عن

أنيس طاية

الانفرادية في الطرح، ما يؤكد صحة الفرضية القائلة بثلاثية الحوار السياسي والتوازن الاقتصادي والحوار الثقافي كآلية ناجعة في معالجة التهديدات الأمنية الصاعدة ذات الطبيعة الناعمة، وهما يبرز دور التعاون العلمي والثقافي بكل ما يحمله من مزايا الموضوعية والحياد والتضامن الإنساني بعيدا عن علب التفكير السياسي المصلحي بامتياز ما يؤكد بدوره صحة الفرضية الثانية

قائمة المراجع

-] ابو ارشيد اسامة. (2016). معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية: في مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة.
-] زكري لامية. (2018). الشراكة الأورومتوسطية: جوانبها، أهدافها وآلياتها. حوليات جامعة الجزائر 1، الصفحات 88-105.
-] زكري مريم. (2017). الاتحاد من أجل المتوسط ومبادرة اوروبية تجاه المنطقة العربية. أكاديميا ، الصفحات 125-140.
-] عبد القادر رزيق المخادمي. (2009). الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
-] Abdelhamid Elzoheiry .(2015) .Euro-Mediterranean cooperation in science and innovation; 20 years of the Barcelona process .*Euro-Mediterranean university*. pages 63-76.
-] Abrigani, C. V. (2013). La coopération euro-méditerranéenne a un tournant de son histoire. *cahiers de l'action* . pages 27-34.
-] Bicheara Khader and Haizam Amirah-Fernandez .(2020) .*thirty years of EU-Mditerranean policies (1989-2019)* .(Elcano: Elcano royal institut.

-) Cortes, I. R. (2002). *La coopération culturelle dans le partenariat euro-méditerranéen de 1995 à 2008* . Barcelone: IE med. pages 140-147.
-) Dominico rossetti di valdalbero, s. e. (2015). La recherche fer-de-lance d'une coopération euro-méditerranéenne renouvelée. *confluences méditerranée* . pages 155-168.
-) Lerin, C. C. (2003). Les relations institutionnelles entre l'union européenne et la zone méditerranéenne . *options méditerranéennes* .pages 211-235.
-) Luc De Wulf .(2009) .*economic integration in the Euro-Mediterranean region* .center for social and economic research.
-) Morini, C. (2013). moving forward in the euro-Mediterranean research and innovation partnership; the experience of MIRAprójec. *options méditerranéennes* .pages 19-42.
-) Olivier Morin .(2005) .Le partenariat euro-méditerranéen; la recherche d'un nouveau souffle .*Etudes*.pages 1-13.
-) Thierry Desrues .(1987). le partenariat méditerranéen?une approche illustrée par les cas marocain et tunisien . Hérodote. pages 91-104.